

## أثر تطور النزاعات الداخلية على مستقبل الدولة في المنطقة العربية

م.د. عمر جمعة عمران<sup>١</sup>

### الملخص

شهدت المنطقة العربية منذ عام ٢٠١٠م جملة من التغيرات السياسية والاجتماعية السريعة والتي حملت بين جوانبها احتمالات وتساؤلات مختلفة حول طبيعة وشكل الدولة وفق السياق التاريخي والذي نشأت في اطاره الدولة في المنطقة العربية ، ولعل ابرز الافرازات التي رافقت تلك التغيرات هو تصاعد حدة النزاعات والصراعات بين مجموعات وفئات عدة داخل الدولة وتصاعد مطالبها وتنوعها تعبيرا عن فشل تلك الدولة ونظمها السياسية المتعاقبة في احتواء اشكال النزاعات والصراعات بين المجموعات والفئات المختلفة التي سرعان ما تحولت بفعل تلك التغيرات الداخلية والخارجية الى مطالب سياسية في ضوء انهيار بعض الانظمة السياسية نتيجة للثورات والانتفاضات الشعبية. واستنادا الى ماتقدم تحدف الدراسة الى تناول طبيعة وتطور النزاعات الداخلية في الدول العربية وتأثيرها على مستقبل الدولة من حيث شكلها وطبيعة السلطة وعلاقتها بمجتمعها من خلال رؤية تحليلية ووضع مشاهد محتملة في حال استمرار اشكاليات ومعوقات بناء دولة ديمقراطية حديثة. وتتمثل ابرز تلك المشاهد والفرضيات :

اولا: مشهد استمرار شكل الدولة الموحد مع اعادة تنظيم طبيعة السلطة والحكم.

ثانيا: مشهد التحول في شكل وطبيعة الدولة والسلطة.

ثالثا: مشهد التجزئة والتفكك الدولة.

### Abstract

Arab region has seen since 2010, a number of political and social changes rapidly and which carried between aspects of different possibilities and questions about the nature and form of the State in accordance with the historical context and the context of which originated in the state in the Arab region. Perhaps the most prominent secretions that accompanied these changes is the escalation of disputes and conflicts between groups and several categories within the state and escalating demands and diversity of expression of the failure of that country and their political successive contain forms of disputes and conflicts between groups and different categories that quickly turned by those internal and external changes to the political demands in light of the collapse of some political regimes as a result of revolutions and popular uprisings..Based on the foregoing, the study aims to address the nature and evolution of the internal conflicts in the Arab countries and their impact on the future of the state in terms of the shape and nature of power and its relationship with its community through analytical vision and setting scenes possible in the event of continuing Problems and constraints of building a modern democratic state., And is the most prominent of those scenes and assumptions: First: scene continued form of the state unified with the reorganization of the nature of power and governance. Second, the transformation scene in the form and nature of the state and power. Third, the retail scene and disintegration of the state.

### المقدمة

تعد المرحلة الحالية من اهم مراحل تطور الدولة العربية الحديثة ، اذ اخذت تواجه معضلة بنيوية تتعلق بمستقبلها وشكلها وطبيعة علاقتها بالمجتمع الذي احتوته منذ الاستقلال، ان تلك المعضلة لم تكن وليدة الثورات والانتفاضات والحراك الذي ابتداءً منذ عام ٢٠١٠ في بعض الدول العربية فحسب وانما ترجع الى التدهور وتراجع البنية المؤسسة للدولة وعدم قدرة مؤسساتها وهيئاتها الحاكمة على تطوير كيانها وتأسيس مشروعها الضامن لاستمرارها، ولعل الاختلال في حسم مواضيع الهوية والانتماء وتعزيز الهوية الجامعة لتحسيد الارادة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية والحريات وتمثيل البرامج الاقتصادية وجمود واغلاق العمل السياسي، قد جعل الدولة تعبير سياسي لايمثل فئات واسعة من المجتمع ولا يلبي حاجاته ،

وانما تعبير عن قلة مسيطرة على الثروة والسلطة وبالتالي فقدت شرعيتها واصبح الحديث عن البديل الذي يوفر مكامن الخلل الذي يعتري الدولة وهو ما بدا في تصاعد موجات العنف واشتداد حدة النزاعات والصراعات الداخلية ولاسيما في الدول ذات الاقليات والطوائف المتعددة التي بات عليها إيجاد صيغة مناسبة وواضحة لتحسين ظروفها بعد ان تهيأت لها الفرصة المناسبة داخليا وخارجيا.

وفي هذا الاطار تناقش هذه الدراسة مستقبل الدولة العربية وفق فرضيات ومشاهد ، تعد بمثابة اداة للافصاح عن المخاطر والفرص والتحديات في ظل تصاعد حدة النزاعات الداخلية في مرحلة مابعد الثورات العربية ولاسيما في ظل تزايد الطروحات والمشاريع حول مصير الدولة في المرحلة الانتقالية بالرغم من كون اثارها لم تتبلور بعد بصورة واضحة الا انه يمكن تلمس مسار تلك الاثار من خلال تتبع اسبابها واشكالها ودوافعها وطبيعة المؤثرات الداخلية والخارجية وانعكاساتها المحتملة على الدولة ولذلك اعتمدت الدراسة اولا مدخل نظري وثانيا مدخل تطبيقي بمشاهد محتملة .

### أولا : مفهوم النزاعات وأنواعها ودوافعها

ينظر إلى النزاعات على أنها ظاهرة إنسانية تنشأ عن تعارض المصالح أو رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينها، وهذا هو المفهوم البسيط للنزاع الذي لا يتم حله إلا من خلال مجموعة متناسقة من التدابير والقواعد ، مع تميز كل مستوى ببعض الخصائص المميزة المقترنة بالجمال وحدود وطبيعة تفاعلاته وأطرافه. وترى اغلب الدراسات بان النزاعات من حيث أنواعها تقسم إلى نوعين : النزاعات المسلحة الدولية، والنزاعات المسلحة غير الدولية وهي ما يدور من قتال سواء كان بين قوات حكومية من جهة وقوات متمردة ، أو مجموعات مسلحة تقاتل فيما بينها ولصالحها الخاص من جهة أخرى. وينظر إلى النزاع المسلح غير الدولي على أنه : استخدام القوة المسلحة الذي يتجاوز حد الاضطرابات وأعمال الشغب والفوضى، بين جماعات مسلحة منظمة ، وتقع جغرافياً داخل الحدود المعروفة لدولة ما<sup>(١)</sup>. ان مفهوم النزاع هو من المفاهيم التي تنوعت حولها التعاريف والطروحات النظرية ، وهو من المفاهيم التي كثر حولها الجدل في الأدبيات الغربية ، لاسيماً المتعلقة منها بموضوع النزاعات أو الصراعات الأهلية ، حيث يشير الباحث الأمريكي ( دينس ساندول

(Dennis Sandol) ( بأن عملية الصراع هي ظاهرة دينامية، وهي وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وممثلوهما تحقيق أهداف غير متفق عليها ضمن إطار مفاهيمهم ومعتقداتهم من خلال إضعاف بشكل مباشر أو غير مباشر قدرات الآخر على تحقيق أهدافه ) ، أما الباحث السويدي (بيتر فالنستاين) فيشير إلى أن الصراع (هو وضع اجتماعي يحاول فيه طرفان على الأقل وفي الوقت نفسه، الحصول على نفس الموارد المادية أو غير المادية، وتكون هذه الموارد غير كافية لإرضاء هذه الأطراف بشكل متزامن<sup>(٢)</sup> . كما أن النزاع في معناه الضيق يشير إلى المنافسة التي تقوم بين عدة جماعات أو دول تعتبر كل منها أن أهدافها متناقضة مع الأخرى والهدف من النزاع هو تهييد فئة أو تفوق فئة على أخرى ، وغالبا ما يتقدم احد أطراف النزاع بادعاء خاص يقوم على أساس خرق القانون في الوقت الذي يرفض الطرف الآخر هذا الادعاء<sup>(٣)</sup> . وبالرغم من تواجد النزاعات في كافة أشكال السلوك الاجتماعي ، إلا ان أشكال النزاعات تختلف وفقا لمحصلة اعتقادات وتصورات ورغبات القوى المشاركة في أدوارها ، فلكل نزاع أرضية يقوم عليها ، كما أن النزاع دائما ما يأتي ممتزجا بالكثير من التبريرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهناك سبب أصيل لأي النزاع او صراع كما أن هناك دائما تبرير مباشر لوجوده . وتجري النزاعات والصراعات عادة بدافع مجموعة من الرغبات والحاجات الخاصة، فعندما تشعر الأطراف المتفاعلة أن هناك ثمة مصالح يمكن أن تجنيها من جراء الانخراط في الصراع فإنها تقدم على الدخول فيه، وتغريها تلك المصالح بكسر قواعد سابقة أو المغامرة بانتهاك أعرف عامة لإدارة الصراعات على المستويات المختلفة. وقد اخذ يشهد العالم المعاصر من النزاعات المسلحة غير الدولية أو النزاعات المختلطة بين دولية وغير دولية أكثر مما يعاني من الحروب التقليدية، كما أخذت النعرات الدينية والعرقية والطائفية تشكل المحرك الأهم لتلك النزاعات والحروب لتهمين على مجموعة من المجتمعات منذ نهاية القرن العشرين وبداية الحادي والعشرين<sup>(٤)</sup> . وتعد الحرب الأهلية من أهم التعبيرات العملية للنزاعات الداخلية أو هي إحدى نتائجه فهي (سلوك عنيف واستخدام واسع للعنف من عدد كبير من المواطنين بهدف تغيير النظام السياسي او بهدف تفكيك الدولة ، او هي صراع بين سكان المناطق الجغرافية المختلفة والتنظيمات السياسية داخل الدولة)<sup>(٥)</sup> . ومن هذه الزاوية لايمكن احضاع تلك النزاعات الى حكم القواعد المتعددة لقوانين الحرب ولاتنطبق

على المتمردين صفة المحاربين ، فهي حرب بين فصائل داخل دولة واحدة تستهدف أما تغيير النظام الحاكم كلية أو إزاحة بعض العناصر داخله أو حتى الانفصال بمنطقة ما كدولة مستقلة جديدة . أذن النزاع يوجد عموماً عندما تتنازع مجموعة أو أكثر وتصبح مصالحها متناقضة وأخذت تعبر عن مواقفها بعدائية أو الأضرار بالمجموعات الأخرى<sup>(٦)</sup>.

### ثانياً: الدوافع المتسببة للنزاعات الداخلية

عادة ما تنسم النزاعات والصراعات الداخلية أو الأهلية بطبيعة معقدة ومركبة ، فهي قد تكون ذات طبيعة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية أو قد تحمل امتدادات تاريخية كما هي في اغلب الأحيان ذات أبعاد داخلية وخارجية ، ومن هنا فإن أسباب ومحركات النزاعات والصراعات الداخلية قد تتداخل مع هذه الطبيعة المركبة بكل جوانبها وأبعادها المشار إليها ومن هنا يمكن الإشارة إلى ابرز تلك الدوافع والمتسببات .

١ . الدوافع الداخلية : بالرغم من الطبيعة المعقدة لمسببات النزاعات الداخلية من دولة إلى أخرى ، ترى بعض الدراسات ان أهم العوامل الداخلية المسببة للنزاعات والصراعات الداخلية متمثلة بما يلي :

أ.عامل التعددية الأثنية : حيث اكتسبت التعددية الأثنية أهمية خاصة بسبب كونها وراء اغلب النزاعات والصراعات التي تشهدها مجتمعات ودول كثيرة في مختلف أنحاء العالم، وأدت إلى انهيار دول أو إلى حروب طويلة وتغيير أنظمة سياسية في دول أو إلى أزمات وتوترات وانقسامات سياسية ، واعتبرت الظاهرة الأثنية ركيزة أو أساساً للحرب الأهلية عندما يجري رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة على أساس الاعتبارات الأثنية المتحيزة أو عندما تطرح الجماعات الأثنية مطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه، ومن هذه المطالب تأكيد هويتها واحترامها بتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وضعاً خاصاً في البلاد. وبذلك كلما تباينت قيم الجماعة الأثنية وهويتها وتمثيلها في المجتمع تزداد نزعتها إلى التمرد والانفصال<sup>(٧)</sup>.

ب . العوامل الاقتصادية : بعض الدراسات ترى ان النزاعات والحروب الأهلية تعود إلى العوامل الاقتصادية بالأساس، حيث ينظر للتخلف الاقتصادي سبباً مباشراً لنشوب النزاعات والحروب الأهلية، وذلك لان محدودية القدرات الاقتصادية للدول قد تؤدي إلى عدم العدالة

في توزيع الموارد الاقتصادية بما يعنيه ذلك من استجابة الأنظمة لمطالب جماعات بعينها على حساب جماعات أخرى، ومن ثم تنشب الصراعات الأهلية إما من قِبَل الجماعات التي تسعى للحصول على نصيب من الثروة أو من قبل الجماعات التي ترغب في استمرار حصولها على الامتيازات الاقتصادية بمفردها دون مشاركة الجماعات الأخرى . وفي دراسة قام بها البنك الدولي استهدفت الحروب الأهلية في ١٦١ دولة بين عامي (١٩٦٠ - ١٩٩٩) أوضحت أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في إشعال الحروب الأهلية في القارة الإفريقية<sup>(٨)</sup>. ومما يسهم أيضاً في كون النزاعات والحروب الأهلية في أحد جوانبها صراعاً من أجل الثروة والمكاسب الاقتصادية هي أنها أصبحت هدفاً في نفس الوقت ، فهي هدف في ضوء الظروف الاقتصادية السلبية ، وهي في نفس الوقت أداة لتمويل الاحتياجات العسكرية للجماعات المتصارعة .

ج . الصراع من أجل السلطة والنفوذ : ترى اغلب الدراسات المهمة بمسألة النزاعات ان أهم العناصر المتنازع عليها داخليا تتحد ب<sup>(٩)</sup> :

أ . الموارد أو الثروة : مثل الأقاليم والمال ومصادر الطاقة والغذاء، وكيفية توزيع تلك الموارد.  
ب . السلطة : إذ يتم التنازع بشأن كيفية تقسيم آليات الحكم والمشاركة السياسية في عملية صناعة القرار.

ج . الهوية : وتتعلق بالمجموعات الثقافية والاجتماعية والسياسية.  
د . الأوضاع الاجتماعية والسياسية : ومنها مدى شعور الناس بأنهم يعاملون باحترام وتقدير وأن حكومتهم تحافظ على تقاليدهم الاجتماعية.

و . القيم وخاصة تلك المتمثلة في أنظمة الحكومة والدين والأيدولوجية.  
وقد دل السياق التاريخي للنزاعات الأهلية إلى ان ( ٧٥ ٪ من ٥٥ حرباً أهلية ) كان الصراع فيها للسيطرة على السلطة وقد انتهت بانتصار أحد أطراف الصراع حيث (السلطة انتصرت في ٤٠ ٪ من الحالات والمعارضة ب ٣٥ ٪) ، أما تلك الحروب التي انتهت بتقاسم للسلطة من قبل الأطراف المتصارعة فكانت أقل من تلك الأرقام بكثير، إذ لا تتعدى تسع حالات أبرزها السلفادور في العام ١٩٩٢م، وجنوب أفريقيا في العام ١٩٩٤م وطاجيكستان في العام ١٩٩٧م<sup>(١٠)</sup>.

٢ . الدوافع الخارجية : على الرغم مما سبقت الإشارة إليه من عوامل ومتغيرات وثيقة الصلة بالبيئة الداخلية للدول إلا أن النزاعات والصراعات الأهلية قد تتوالد أيضاً بفعل العديد من المتغيرات والعوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية ، لاسيما تلك السياسات المرتبطة بدور القوى الدولية في إثارة الصراعات الداخلية ومنها :

أ . الآثار الناتجة عن الموروث الاستعماري وسياسة الهيمنة : حيث خلق التنافس والصراع الدولي في السابق حول المستعمرات أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية لجملة من الدول التي نالت استقلالها بعد خضوعها لأنماط وسياسات امتدت لفترة زمنية طويلة تجسدت فيما بعد في تشويهه مستلزمات بناء هيكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستمرت حتى الوقت الحاضر . وبالرغم من ان إشكال ودوافع القوى الدولية المستعمرة قد تنوعت بين دوافع سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية التي غالبا ما كان لكل منها أثارها ونتائجها ، فان أهم ما خلفتها عملية السيطرة الاستعمارية والتي كانت لها أثارها المباشرة والمستمرة على الخلافات والتمزقات الداخلية قد تجسدت في خلق الكيانات السياسية المصطنعة والتخطيط التعسفي للحدود بين تلك الكيانات التي أصبحت دولا بعد سلسلة من التسويات بين القوى الاستعمارية ، إذ غالبا ما شكلت تلك الكيانات تكديسا لمجموعات ثقافية وعرقية متنافرة بعيدا عن الاعتبارات التاريخية والوطنية أو الثقافية للسكان مما انعكس على ولاء الفرد تجاه الدولة التي أصبح ينتمي إليها بعد الاستقلال ومن ثم فقد تم العمد في أنشاء حالة من انعدام التلاحم والانسجام بين عناصر المجتمع ومن ثم خلق جو دائم من الفتور في الوحدة الوطنية ومن ثم سيادة التمزق والصراعات الداخلية داخل تلك الدول<sup>(١١)</sup> .

ب . التداخل والتشابك في المصالح الإقليمية : ان مسألة تدخل القوى الإقليمية في النزاعات والصراعات الداخلية قد تفرضها أو تغذيها دوافع ومبررات تختلف في مستوياتها بحسب التشابك والتداخل الإقليمي والذي غالبا ما يجد جذوره في طبيعة التكوين الداخلي والامتداد السكاني أو المصلحي للدول الإقليمية ، وهو ما قد يمثل الأرضية التي تمهد لخلق حالة التدخل المباشر أو يشجعها من قبل الأطراف الإقليمية . فمثلا التداخل العرقي والثقافي والديني والقبلي غالبا ما يحول دون احتواء النزاعات داخل حدود الدولة الواحدة ، ومن جهة ثانية فان القوى الإقليمية ولاسيما المتجاورة لديها جملة من المسوغات المتنوعة للتدخل في

النزاعات الداخلية فقد تتعاطف مع بعض الحركات المتمردة لأسباب عرقية أو قبلية أو لمطامع اقتصادية أو لدراء انتشار النزاع إلى باقي الدول أو لأبعاد أثار النزوح الجماعي الذي يرافق النزاعات والصراعات الداخلية<sup>(١٢)</sup>. وهذه المبررات بالرغم من وسمها بالطابع الأقليمي ألا انه من جانب آخر لايمكن إغفال تأثير القوى الدولية ، التي تدفع باتجاه التدخل في النزاعات والصراعات الداخلية وفقا لمصالحها الحيوية السياسية والاقتصادية والإستراتيجية.

ج . المتغيرات الدولية المعاصرة : شهد العالم في الحقب الأخيرة من القرن الماضي تغيرات أساسية في موازين القوى التي كانت سائدة فترة الحرب الباردة ، واخذ يتشكل نظام عالمي جديد اتضحت معالمه وآلياته تدريجياً حتى وصلت تجلياته العليا إلى ما يطلق عليه العولمة ، التي أصبحت الإطار الذي يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ، ومنها ظهور الأنماط الجديدة من الحروب الأهلية والعنف السياسي الذي اخذ يشهده العالم ، حيث غدت الأطروحات الجديدة المتعلقة بالديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان ولانسجام الكامل مع مبادئ المساواة بين جميع شعوب العالم أي جعل المواطنة ذات بعدا أنسانيا ابعده من الجنسية . وهو ما أدى إلى منحي ووضعا جديدا زالت فيه المعالم الفارقة ما بين شان داخلي وما هو قضية دولية فانتمت السيادة التقليدية للدول ، وبدأ التبشير والترويج لمفاهيم جديدة لم تكن في السابق معروفة ، أو لم يكن بالإمكان التشديد عليها نتيجة لطبيعة الصراع الإيديولوجي الذي كان سائدا إبان الحرب الباردة . مثل الترويج لمفاهيم (حق تقرير المصير الداخلي) ليكون حقا من حقوق الأقليات والجماعات الاثنية والعرقية التي تعاني من الاضطهاد ومحاولة منحها الاستقلال على حساب الكيان السياسي للدولة<sup>(١٣)</sup>. أو التشديد على مفهوم (حق التدخل الأنساني) والترويج له بقوة وتوفير الأطر القانونية له تحت دعاوى تصاعد حدة الصراعات والحروب الداخلية وعجز منظمة الأمم المتحدة عن تقديم الحلول لتلك الصراعات التي أخذت بالانتشار في العالم وزادت عنفا وبالتالي تستوجب تدخلا دوليا للسيطرة على نتائج تلك الصراعات .

### ثالثا: الاتجاهات الحديثة للنزاعات الداخلية

#### ١ . البعد السياسي للنزاعات الداخلية :

لقد صاحب زوال عهد الحرب الباردة وتسارع خطى العولمة ، ظهور جملة من التداعيات

والتحديات طرحت نفسها بأشكال مختلفة على سيادة الدول الوطنية ونطاق تطبيقها في المجالين الداخلي والخارجي على حد سواء ، وكان من أبرز ما أفرز من تلك الآثار والتداعيات هو ما عرف بـ "صحوة الأقليات" حيث شهد العالم بروز موجة من التداعيات شكلت فيه الأقليات تحدياً كبيراً أخذ يهدد الأمن والاستقرار الداخلي، بل والدولي بوجه عام . فمن المعروف ان النشاط السياسي للأقليات كان مقرونا بانتشار أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير في النصف الثاني من القرن العشرين ، واليوم اخذ الاتجاه نحو الديمقراطية والتعددية وحقوق المجتمعات ينتج وضعاً دولياً منع فيه إنكار حقوق الأقليات ، واخذ الظهور السياسي للأقليات يشهد ظاهرة عالمية في ظل الآثار التي مارسها قوى العولمة، وتمثلت ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولمة في ظهور حركات وتنظيمات عرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة، سواء على المستوى الوطني أو الأقليمي<sup>(٤)</sup>. إذ نتيجة لما وفرته العولمة للقوى المحلية من فرصة تاريخية للقيام بأعمال تعبر عن ذاتها ، أصبحت هذه الأقليات ولاسيما دول العالم الثالث أكثر تصريحا ومطالبة بحقوقها وأخذت كذلك تسعى للاعتراف بوجودها المستقل ولغاتها وعرقيتها وثقافتها وحقوقها التعليمية . وغالبا ما تتراوح المطالب السياسية بين :

- أ. الحصول على المناصب العامة : حيث تتنافس الجماعات عادة من أجل الحصول او السيطرة على جهاز الخدمة المدنية والوظائف الرئيسية في الدولة .
- ب. الاستقلال الإداري: في بعض الحالات تطالب الاقليات بالاعتراف بخصوصية هذه الجماعة كأن تحصل على استقلال إداري أو حكم ذاتي ضمن فدرالية أو مخصصات لأجل الحصول على مخصصات مالية أو الاعتراف بقيمة الجماعة وتميزها في المجتمع .
- ج . الانفصال: ان السعي إلى الاستقلال قد أصبح الرافد الأساسي لعدد كبير من الحركات الحديثة، وإن النزعة للانفصال القومي أو الوطني أصبحت أشد خطراً وأكثر وضوحاً، فالقوى الانفصالية لم تعد ترضى بانتزاع مساحة سياسية لهم في بلادهم، بل علي العكس يريدون تحطيم قيود الدولة الأم وتأسيس دولة وطنية مستقلة تماما. مثلما حصل في تيمور الشرقية التي كانت منضمة الى إندونيسيا وبمساعدة الأمم المتحدة حصلت على استقلالها من خلال استفتاء عام ، ان الحقائق أخذت بلا شك توضح ان الحركات الانفصالية التي هدفها

الحصول على الاستقلال أصبحت حركة لا تهدأ عالمياً<sup>(١٥)</sup>. وانطلاقاً مما سبق أخذت مسألة حق تقرير المصير وفي ظل سلوكيات العولمة تأخذ بعداً جديداً تكون أبعاده أوسع مما كان عليه في السابق ، إذ أضيفت إليه عبارة الداخلي ليكون احد الحقوق الجديدة التي تضاف للاقلييات والجماعات الاثنية في حماية كيانها وثقافتها من الاضطهاد والانتهاك<sup>(١٦)</sup> . واذ كانت اوجه حق تقرير المصير هي حق تقرير المصير الداخلي، والثاني هو حق تقرير المصير الخارجي ، فالأول يعني حق الشعب في اختيار شكل الحكم الذي يلائمه وتنظيم شؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهذا يعني أن التمتع بحق المصير يكون قاصراً على الدول ذات السيادة الكاملة ، ويتجلى هذا النمط من خلال ما أقرته الجمعية العامة من خلال قراراتها التي تؤكد عدم جواز التدخل بأي حال من الأحوال في الشؤون الداخلية للدول وينبغي احترام سيادتها واستقلالها . غير ان الأمر الأكثر خطورة وتعقيداً في ظل التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعولمة ، بدأت من خلال التبشير للاقلييات والاثنيات داخل الدول المتعددة بحقوقها الأساسية في تقرير مصيرها من دون تدخل الدولة أو النظام السياسي القائم . وهذا ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها المرقم (١٣٥٤٧) في ١٤ ديسمبر ١٩٩٣م).

## ٢. تدويل النزاعات الداخلية:

يرى المتخصصون بإدارة النزاعات ، ان الأطراف المتنازعة ولاسيما الأضعف في حلقة النزاعات غالباً ما تلجأ الى التحرك باتجاه التدويل ، أي تدويل قضية النزاع لتوقع الحصول على موقف دولي داعم وأقوى ضد النظام السياسي أو الجماعات الاخرى ، حيث يعد التدويل أقوى ضاغط ومكسب خارجي إذا ما استطاعت احد الأطراف ان تكسب تعاطف دولي لمطالبها<sup>(١٧)</sup> .

التدويل الذي أصبح أهم مرتكزات إدارة الأزمات الدولية في عصر العولمة ، عُد في القانون الدولي من المفاهيم العرفية التي نشأت عبر ممارسات معينة شهدتها النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكان للعرف الدور الأساس في نشوئه قبل أن يكرس في معاهدات دولية إذ أن هذا المفهوم أخذ واقعه القانوني من خلال التسويات التي ظهرت وبالتحديد بعد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م<sup>(١٨)</sup> . وتعرّفه موسوعة الأمم المتحدة للاتفاقيات الدولية بأنه مصطلح يستخدم

عادة من أجل الحماية الدولية المتعددة الأطراف لإقليم من الأرض أو مناطق مائية أو قنوات ويتم بموجب اتفاقيات دولية<sup>(١٩)</sup>. وقد أصبح التدويل يوفر الشرعية على دعاة التدخل الخارجي سواء من الأطراف الداخلية أو الإقليمية أو الدولية بغية تسوية النزاعات من خلال إدارته دولياً وبما يتوافق مع المصالح، غير ان تطبيقاته على حالات النزاعات الداخلية أظهرت جملة من الأمور<sup>(٢٠)</sup>:

١. أن نظام التدويل يقيد من سيادة الدولة وممارستها لصلاحياتها وسلطاتها الدستورية والقانونية على أراضيها إذ أنه يوكل ممارسة هذه السيادة إلى الإدارة الدولية الممثلة بمجموعة من الدول أو دولة واحدة حسب نظام التدويل الموضوع للمنطقة المدولة، كما أن تطبيق بعض أنظمة وأشكال التدويل يمكن أن يؤدي إلى تغيير طبيعة الكيان أو الأقاليم المدولة من حيث اتجاهاته السياسية والاجتماعية بل يمكن أن يؤدي إلى سلخ هذا الإقليم عن محيطه.

٢. إن نظام التدويل قد اتخذ ستاراً قانونياً ودولياً للدول الكبرى من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتقرير اتجاهاتها المستقبلية.

٣. إن فكرة التدويل وتطبيقها كانت مدفوعة بظروف ومعطيات أملت ظروف وعلاقات دولية معينة وجاءت استجابة لرغبات الدول الكبرى ضد المبادئ الدولية الجديدة التي أخذت تروج آنذاك في أذهان الشعوب والدول مثل المساواة والديمقراطية وتحقيق الحرية والاستقلال، أي أن نظام التدويل جاء كمبرر شرعي ودولي لتبرير أوضاع معينة في العالم. وعلى هذا الأساس يعتبر التدويل بكل نظمه وأشكاله وضع لتحقيق المصالح للدول الكبرى وخاصة في المناطق ذات الأهمية الحيوية والإستراتيجية استكمالاً لهيمنتها وسيطرتها تحت غطاء الشرعية الدولية.

٤. إن نظام التدويل هو نظام يغلب عليه الطابع السياسي وليس القانوني أي أنه لا يمكن أن تتخذ قاعدة للتطبيق في أيمنطقة من العالم بشكل عادل ومتساوٍ ولتطبيقه ظروف سياسية وأوضاع إقليمية معينة.

واستناداً الى ماتقدم يمكن القول ان مساهمة الأطراف المتنازعة في الاتجاه بدفع وإخراج مطالبها وتوجهاتها الداخلية الى الأطار الدولي، قد أصبح ضرباً من ضرب عصر العولمة بعد الاستفادة من حالات وتجارب معينة، فالدولة التي أصبحت تنتهك سيادتها وتنتقد ممارساتها

بإفرازات القيم الدولية المعاصرة ما برحت تتمسك وبانفعال بقدراتها القمعية وتتسلح بأظمة داخلية تسهل لها ممارسة الضغط والعنف في بعض الحالات عند حدوث أي توتر اجتماعي نتيجة للضغوط الدولية أو المطالب الداخلية ، ومن جانب آخر نجد ان الأطراف الداخلية المتنازعة قد أخذت تتشبث بكل إفرازات وطروحات العوامة من اجل اكساب قضاياها الطابع الدولي مستفيدة من بروز قيم العصر الحديثة ومساندة المنظمات والهيئات الدولية ذات الطابع الانساني ، إلا ان هذا التوجه بالطبع لاياخذ في الغالب مبتغاه بهذا الشكل البسيط ، حيث ان النزاعات الداخلية عادة ما تكون أكثر تعقيدا أو تجاذبا بين قوى وأطراف لها امتدادات ومصالح اقليمية ودولية وهي بالطبع قد تعمل على تجريد النزاعات من مصادر قوتها الدولية او بالعكس ، الا انه على العموم يمكن القول ان هناك اتجاها متصاعدا قد اخذ يبرز في النزوع نحو التدويل في القضايا النزاعات الداخلية من قبل القوى والأطراف المتنازعة أما لغياب عامل الحسم وإيجاد الحلول المرضية او لتوقع الحصول على المكاسب من خلال الاندراج في السياسة الدولية والإستراتيجية العالمية وتعمل تلك الأطراف استخدام أساليب شتى في سبيل التوصل الى مبتغاهما .

### ٣ . استخدام العنف أداة لتحقيق الأهداف السياسية :

رغم إن ظاهرة العنف بشكل عام وفي الأطر المختلفة يعد من الظواهر القديمة في المجتمعات الإنسانية ، نجد أن مظاهره وأشكاله تطورت وتنوعت بأنواع جديدة لتشمل الجوانب السياسية والدينية أو المجتمعية . وقد أصبح استخدام العنف الذي تشهده المجتمعات اليوم في نزاعاتها يشهد مرحلة جديدة تتسم بتوظيف آلية العنف بشكل منظم لتحقيق أهداف سياسية مستندة إلى معطين أساسيين هما :

أ . استثمار العامل التكنولوجي كأداة ثنائي الهدف فهو لممارسة العنف من جهة ولإظهار آثار العنف المدمرة وانتهكاته الخطيرة من جهة أخرى .

ب . بروز قضايا الاقليات الأثنية والدينية وسواهما .

وهكذا أصبح العنف احد الوسائل التي يستخدمها المتنازعون لتحقيق أهدافهم وتطلعاتهم السياسية ، اضافة الى عدها وسيلة فعالة لتدويل مشاكلهم ، بالرغم من أن أسباب بروز العنف تختلف بحسب نوع النزاع ، فقد تكون الأسباب سياسية في مكان أو اقتصادية أو

ثقافية وعرقية في إقليم آخر ، فان مصدر العنف يبقى يتجسد في النزاعات المحلية والإقليمية والتنظيمات المتطرفة<sup>(٢١)</sup> . إن ظاهرة العنف التي تعرف في العلوم الاجتماعية بأنها ( استخدام القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون الذي من شأنه التأثير على إرادة الأفراد )<sup>(٢٢)</sup> . أضحت لشدة ذبوعها وانتشار اللجوء إليها لا تعرف وطناً أو مذهباً أو عرقاً ، فلم تعد مقصورة على مجتمع أو فكر بذاته، حيث يشهد العالم نشوء أصوليات عديدة نظراً لأن العنف تعبير عن أزمة عميقة تعكس العجز العام عن حل المشاكل المتراكمة ويشترك فيها الدولة والمجتمع والحكومة والناس بمختلف طبقاتهم ونظراً للتطورات العالمية الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية التي تتيح مجال انتشارها وتوسعها<sup>(٢٣)</sup> . ورغم أن ظاهرة العنف تعتبر ظاهرة عالمية ولا يكاد يخلو أي مجتمع معاصر منها نجد أن الحروب الأهلية وحروب الأقليات قد شكلت أحد أهم ملامح العنف في البيئة الدولية منذ أكثر من قرن من الزمن، كما تمثلت في بعض الحركات العرقية والانفصالية التي لم تتردد في اللجوء إلى استخدام كافة وسائل العنف في سبيل بلوغ غايتها كالحرب النظامية وحرب العصابات والتطهير العرقي، وعمليات الاغتيال والاختطاف والمظاهرات ذات الطابع العنيف . كما أن البعض الآخر قد تأثر بافرازات نهاية الحرب الباردة نتيجة المرحلة الانتقالية التي شهدتها التشكيلة الدولية أو نتيجة لتحلل منظومة القيم العالمية التي كانت سائدة من كواجها وقيودها مما أنتج عوامل متداخلة ومتغيرة ، الأمر الذي ضاعف من جغرافية هذه النزاعات لتشمل كافة مناطق العالم من أوروبا مروراً في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا ، كما شهدت تحولا في شدة عنفها وطبيعتها عملها فمن جهة نجد انه منذ أوائل التسعينيات قد نشبت (٩٣ حرباً في ٧٠ بلداً) ، وشهدت الفترة من (١٩٩٠م إلى ١٩٩٥م) ضعف معدلات قتلى أي عقد منذ الحرب العالمية الثانية<sup>(٢٤)</sup> . ومن جهة ثانية فقد أصبح العامل السياسي هو الدافع الأساسي للعنف، أو تدخل العنف مع غيره من المفاهيم المتشابهة لتحقيق الهدف السياسي<sup>(٢٥)</sup> . إذ دلت الأحداث بان العنف المدني في تيمور الشرقية قد أستثمر في حصولها على الاستقلال وبإشراف دولي . واستنادا الى ما سبق أخذت مسألة التعويل على العنف في النزاعات الداخلية لتحقيق الأهداف السياسية احد افرازات العولمة حيث أخذت الأطراف المتنازعة تظهر هول وحدة العنف لكسب الرأي العام وتعاطف المجتمع الدولي لقضاياها مستغلة عدم

أمكانية الاتجاه العالمي تجاهل الأثار العنيفة المدمرة للسكان المدنيين في النزاعات الداخلية مثلما حصل في يوغسلافيا .

## المبحث الثاني: الدولة العربية والنزاعات الداخلية

### أولاً : نشوء الدولة العربية وادارة تعددية المجتمع

مما لاشك فيه ان الفهم الموضوعي لمحمل القضايا السياسية في المنطقة العربية يجبرنا الوقوف على حقيقة الدولة وحيثيات سياق تكوينها وبنائها ، حيث ظهرت الدولة العربية الحديثة بفعل عملية التجزئة السياسية التي تعرضت لها المنطقة العربية في ظل المشروع الاستعماري الغربي ، ولم تكن هذه النشأة تعبيراً صادقاً لنضوج العلاقات والبنى الاجتماعية وتطورها لتمثل ثمرة اجتماعي وسياسي حقيقي (٢٦) .

وهنا ارتبطت مجتمعات تلك الدولة بخاصية بنى اجتماعية متعددة ومتنوعة داخل بنيتها الأساس ، وبالرغم من كون تلك التنوعات الاجتماعية والتاريخية والدينية والطائفية والفئوية، ذات أدوار وسلوكيات وتعبيرات متباينة ومختلفة في تأثيراتها من مجتمع الى آخر ، الا انها بقيت تعبر عن حقيقة التكوين الاجتماعي العربي وثانياً مستقطبة مشاعر الولاء الاجتماعي ومتحاشية الأنصهار في هوية واحدة على نحو يتضمن الالتحام بشكل كافي ومتكامل في بنية الدولة العربية الحديثة ، وهذا ما افضى الى استمرار تعميق الولاءات الاجتماعية باتجاه التعصب لهويتها ، وقد قاد استمرار تعميق الولاءات الفرعية الى تحويلها الى بنى ومؤسسات سياسية تفرز مصادر لرفد حركية النزاعات السياسية داخل المجتمع كون الدولة الحديثة لم تفلح في تقديم نفسها أطار جغرافي وسياسي شرعي لعيش المواطنين وانتظامهم على هوية واضحة لا تخضع للاعتبارات الثقافية او العرقية او الدينية (٢٧) .

ان بناء الدولة العربية قام على حقيقة أساسية تمثلت بالاستجابة لمتطلبات استعمارية وعصبوية وان بقاءها وأستمرارها فرض عليها ان تنشأ علاقة من نوع خاص بين تكويناتها العصبوية وكيانها السياسي والدستوري ضمن معادلة توازن محددة وتجري الممارسة السياسية بموجبها بمقتضى علاقات التمثيل، وبالتالي من أجل استمراريتها ولتأكيد وجودها خلقت الدولة صورة توحد للهويات المتعددة في صورة هوية مشتركة جامعة تسهل الاجتماع حول القضايا الأساسية المتعلقة بمصير الدولة والمجتمع (٢٨) .

ان عجز الدولة العربية عن تجاوز الجذور التاريخية لنشئتها قد اعاق مشروع بناء الاجتماع الوطني بين الجماعات والولايات الفرعية التي تضمها كيان الدولة ويمكن تفسير هذا الفشل السياسي والثقافي والاجتماعي في بناء هوية نهائية لها ولمواطنيها في جانبين أساسيين<sup>(٢٩)</sup>.

١. عجز الدولة عن تحقيق الأندماج السياسي والأجتماعي هو نتيجة حتمية لفشل الدولة العربية في تقديم نفسها كهوية بديلة للانتماءات القبلية والطائفية والهوية التي تمثل استمرار فاعليتها السياسية والثقافية وهو دالة واضحة في فشل الدولة على تحقيق نقلة للمجتمع التقليدي الى المجتمع العصري المنتظم سياسيا في اطار الدولة.

٢. عجز الممارسات السياسية للسلطة داخل الدولة في تحقيق الوحدة وصهر الانتماءات العصبوية مما سبب ظهور النزاعات العصبوية المختلفة فهي في مجملها كانت ممارسات لاديمقراطية وأستبدادية وعنيفة من اجل خلق استقرار يتضمن استمرار وجودها مما زهد مواطنيها في الانتماء لهوية جامعة وضامنة لمصالحهم .

وازاء هذا الفشل في تنظيم القواعد اللازمة للصراع السياسي والأجتماعي وفتح موجات عنيفة من الصراعات المستمرة وتصاعد حدة العنف وعدم الأستقرار السياسي ضد السياسات الضيقة والمعبرة عن مصالح فتوية بعيداً عن تمثيل الفئات الغالبة من المجتمع والمتوقعة، فان الدولة لم تستطع ان تلعب الدور المركزي الأيجابي في منع النزاعات الأهلية بل غذته كيانيا ومؤسستيا بممارسات السلطة القائمة على قاعدة اهلية عصبوية<sup>(٣٠)</sup>.

وازاء هذا الفشل الواضح للدولة العربية في إدارة التعددية الأجماعية وعدم الاعتراف او القبول بالقوى والجماعات المختلفة في مطالباتها التي أخذت تنمو بشكل واسع وفق سياق التجربة التاريخية ، جعل الدولة منسلخة عن المجتمع وقواه وتشكيلاته ، وهي في صراعها وتسلطها على المجتمع دخلت في دوامة الصراع مع قوى المجتمع بعد ان سيطرت على ثناياه ومجالاته وأعدت صياغتها على النحو الذي يناسبها<sup>(٣١)</sup>.

وبالرغم من اخفاق الدولة في انجاز مهمة دمج واستيعاب قوى وكيانات المجتمع في إطار سياسي وقانوني يضمن الحقوق المتساوية بين افرادها وضمان التوزيع عادل للثروة وتقاسم السلطة الى جانب تحقيق التنمية وتقديم الخدمات الضرورية التي وعدت بها الدولة القطاعات الرئيسية مثل التعليم والصحة والضمانات الأجماعية وتقديم فرص العمل، فان الدولة العربية

حققت قدراً كبيراً من الصلابة عبر تمتع قياداتها بسلطات مطلقة غير منازعة وقوة تماسك قواها الامنية والعسكرية ومعززة بمعزلة عن محيطها الشعبي وتركيز السلطات كلها بيد الجهاز التنفيذي مع الاعتماد على اجهزتها لتشديد قبضتها على السلطة مع توافر وفرة من الإيرادات والدعم الخارجي احياناً ، قد اصبحت في حالة عداء مع المجتمع وتتعامل مع اي نشاط شعبي ومدني حتى وان كان بعيداً عن السياسة على انه مشبوه وعدائي<sup>(٣٢)</sup> . ان الركون لمثل هذا التحليل وأستجابة لاسبابة جعل الخطاب الشعبي يركز على مسائل أساسية لاصلاح ومعالجة الأوضاع الشاذة التي تسود وتمثل بما يلي :

- ١ . ضرورة أستبدال النخب الحاكمة كونهم يمثلون العائق الأول والرئيسي لاي عملية أصلاح
  - ٢ . إعادة صياغة النصوص الدستورية والقوانين بما يضمن الحقوق والحريات وتحقيق الرضا والقبول العام .
  - ٣ . العمل على تطوير الثقافة السياسية والعامية بما يجعلها تنطوي على غرس لقيم التسامح والقبول بالآخر واستبدال قيمها المتخلفة والتقليدية بأخرى حديثة تركز الحرية والعدل .
- وفي ظل التحديات التي وفرت بعض من أسس التقدم والحراك الاجتماعي وبعض الجوانب المادية والخدمية الذي اقدمت عليه الدولة في مختلف اشكال النظم السياسية ، لم تستطع تأسيس بنى تقوم على أسس دولة حديثة ملتزمة بمجتمع حديث ، اذ بقيت بنى الدولة محكومة بثقافة الراعي والرعية وظل التمثيل مجتزئاً لايتعدى تقويض الولاءات الفرعية وخلق ولاء واحد متصل بالكيان العام للدولة ، حيث أستمر توزيع السلطات بنظام المحاصصة بين تلك الولاءات والفئويات مما جعل الدولة ومؤسساتها مخصصة في جوهرها بالطابع الفئوي وتتسم بالهشاشة لارتكازها على موروث اجتماعي تقليدي وهذا الأخير لابد ان يغذي ولاءات غير وطنية تأبي الانصياع لسلطة اعلى تجرده من النفوذ مما أدى ذلك الى استمرار تعرض الدولة للازمات الداخلية الذي أخذ شكل الصدام بين قوى اجتماعية عصبوية على مختلف تنوعاته وفتاته<sup>(٣٣)</sup> .

ان عدم ولوج الدولة العربية أسس التطور الحديث الذي يمكنها من صيرورة دولة عصرية تحاكي النمط الغربي في ممارساتها للقواعد السياسية والاجتماعية وتضعها بالنقيض من

موروثها التقليدي السلطاني، وكذلك استمراريتها للعمل وفق القواعد الحاكمة للعلاقة بين الدولة والمجتمع القائمة على الامتداد التلقائي لتكوين الدولة وتطورها وفق قواعد البناء الفوقي قد ولد أشكاليات عدم إمكانية أداء الوظائف الداخلية وحتى الخارجية واستمرت الدولة محكومة باتجاهين<sup>(٣٤)</sup> :

١. استمرت الدولة تعاني من تناقضات البنية الاجتماعية في حركتها السياسية حيث لم تكن سوى امتداد للحيز الاجتماعي التقليدي في الحيز والوظائف السياسية فهي بنظر المجتمع مجرد سلطة سياسية تمثل فريق أو فئة أو طائفة أو عصابة أو طبقة تعيد إنتاجها العسبوي كجزء من وظائفها السياسية .
  ٢. فقدانها للشرعية الديمقراطية والشعبية ولجوءها الى القوة والعنف والأستبداد لتثبيت سلطتها في المجتمع بسبب تداخل كيانها مع البنى التقليدية وأنعدام أستقلال المؤسسات والبنى السياسية عن الاجتماعية .
- ان أختزال الدولة الى مجرد أداة بيد نخبة سياسية او فئة اجتماعية محدودة تعبر عنها قد ضيق نطاقها التمثيلي الاجتماعي والسياسي مما جعلها في حالة من الأعتراض الاجتماعي والسياسي وسبب دائم لازمة والنزاعات مع فئات عموم الشعب .

### ثانياً : الدولة العربية وطبيعة النزاعات الداخلية

مما سبق تبين ان ادارة السياسة الداخلية للدولة العربية تعد السبب المباشر والأكثر بروزاً لتفاقم النزاعات الداخلية واستقطابها الحاد داخل المجتمع ، فمن خلال تحيزات النظم السياسية والتحالفات السياسية للنخب في سياساتها الأقتصادية والمشاركة والسياسة وضعف الأندماج الوطني وعدم العدالة في توزيع مواد الدولة قد شكلت أوضاع لتفاقم الصراعات والنزاعات التي جوبهت بأستخدام الدولة لمختلف ادواتها القمعية مما أضطر في بعض الحالات لتفاقم الأوضاع الداخلية ووصولها الى مستوى الحروب الأهلية .

وفي هذا الأطار لابد من البحث عن طبيعة النزاعات الداخلية العربية وسياق تطورها وأشكالها في الوقت الذي أخذت تمثل فيه هذه النزاعات جزءاً محورياً من التحولات التي تشهدها الدول في المنطقة العربية . فمن المعلوم ان المجتمعات العربية ما قبل الدولة الحديثة قد شهدت أشكال مختلفة من الصراعات الداخلية غير ان أشكال هذه الصراعات وكثافتها

والياتما وطبيعتها ومداهما الزمني قد اختلف مع ظهور الدولة الحديثة وضمن سياق تطورها وفي هذا الاتجاه ارتبطت مسألة الصراع بظروف نشأة الدولة واسلوب ادارتها لمرحلة مابعد الأستقلال الذي مهد تدريجياً نحو التمايز والانفجار .

وتتسم النزاعات العربية بتعدد الأبعاد والمستويات تبعاً لاختلاف طبيعتها ومصادرها وأبعادها التاريخية والضوابط الحاكمة لها ، حيث تدور بعض النزاعات حول السلطة وتقاسمها في المجتمع ، والبعض الآخر لاعتبارات استراتيجية واقتصادية ولنشاط التجاري في حين هناك نزاعات تدور حول اوضاع اجتماعية وثقافية والحفاظ على الهوية ، وعلى هذا أساس تتنوع النزاعات العربية الداخلية لتتخذ اشكال متعددة منها<sup>(٣٥)</sup>:

١ . النزاعات المرتبطة بالانتماءات الأولية والتي تتعلق بالهوية الدينية او الطائفية او القبلية او الجهوية.

٢ . النزاعات المرتبطة بتقاسم السلطة والثروة .

٣ . النزاعات المرتبطة بشبكة المصالح الاجتماعية والاقتصادية .

٤ . النزاعات المتداخلة والمتراطة بأكثر من مصدر.

لقد تضافرت مجموعة مركبة من العوامل لتجعل من قضية النزاعات في المنطقة العربية إحدى القضايا المهمة والخطرة على مستقبل الدولة العربية فقد شهدت المنطقة منذ عام ٢٠٠٣م أكثر من (٤٠) حالة نزاع داخلي تتراوح مابين طرح مكشوف وأزمة عنيفة وتوترات حادة كافة قابلة الانفجار في اي وقت ، وهي تمتد لتمثل حياة ٢١ مليون شخص في المنطقة العربية<sup>(٣٦)</sup>.

لقد خلقت الأوضاع بعد عام ٢٠٠٣ تجليات مختلفة لمرحلة جديدة ، فمن جانب أرست قواعد التغيير الجاد والحقيقي بما يجعله فرصة تاريخية لفئات واسعة لتحقيق تطلعاتها في مواجهة إسقاط العديد من النظريات التي صاغت آليات العمل السياسي والمجتمعي في المنطقة ولعل في طليعة تلك التجليات ، هو بروز الخلل في أسلوب إدارة الدولة للتنوع المجتمعي ولاسيما الاثني، وهو خلل يتجسد في أقدام النخب الحاكمة على تهميش ماعداها من جماعات أخرى سواء كان التهميش إقتصادي ام ثقافي ام سياسي ام مركب بين أكثر من واحد، وفشل تلك النخب في احتواء أشكال الصراعات بين المجموعات المختلفة ، وتركيز الحكم ، وأستخدام

العنف في مواجهة المطالب الاجتماعية التي تحولت الى مطالب سياسية تبعها تفجر ثورات في عدد من الدول<sup>(٣٧)</sup>.

ولعل أهم ما يميز النزاعات الداخلية في المنطقة العربية في الوقت الحاضر هو خطورة ماترحه من تحديات على مستقبل وهوية الدولة اذ ثمة عوامل تساعد على تكلفة أثارها ونتائجها مقارنة بسابقتها، منها إختيار أغلب الأنظمة التسلطية وما رافقها من إختيار واضعاف لمؤسسات الدولة ، والتطور الشديد في التقنيات المستخدمة في عمليات العنف ، والطابع المعقد لشبكات العنف ، وسهولة التنسيق بين عدة المكونات بفعل الثورة الأتصالية والأستفادة منها في أعمال التعبئة، أضافة الى اشتداد التعصب ، والأستفادة من التطورات الدولية التي أنعشت آمال الأتتماءات الأولية المختلفة<sup>(٣٨)</sup>.

لقد أصبح بحكم اليقين ان النزاعات الداخلية العربية تنجم عنها نتائج أبعد أثراً من اثار عدم الأستقرار السياسي والوضع الأقتصادي ، اذ ان أستمرار النزاع وتفاقمه وعدم التمكن من التعامل معه سواء على مستوى منعها او تسويتها او احتوائها ، فأن الحياة السياسية داخل الدول وبين الدول ستعيد تشكيل تضاريسها في ظل وجود بيئة دولية تعمل منذ فترة على إعادة تشكيل كثير من المناطق الجيوستراتيجية في العالم ولعل المنطقة العربية أبرزها كوخا غدت معدة لعملية فك وتركيب الكثير من الكيانات الجغرافية بفعل طبيعة وتطور النزاعات والصراعات الداخلية<sup>(٣٩)</sup>. التي أخذت تمتاز بحقائق قد تشكل تغيرات تهدم أسس الدولة السابقة ويكون مستقبل الدولة وشكلها غير واضح المعالم وقد يؤدي الى أنهباء الدولة ، فالدولة العربية منذ الأحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وانتشار موجة الثورات التي شهدتها المنطقة العربية رغم أنها مازالت تحتفظ بالسيطرة على أجزاء مهمة من أقليمها الا ان مستقبلها يبقى مرهون ومرتبط بالازمة وفشل إدارة النزاعات الداخلية<sup>(٤٠)</sup> ، وذلك جملة من الحقائق التالية:

١. تسييس الهويات الجزئية وبالذات الدينية - المذهبية وغلبة البعد الطائفي حتى على النزاعات الاثنية فمن اجمالي نزاعات وصراعات المنطقة تمثل النزاعات الطائفية جوهر النزاعات في العراق ولبنان والكويت والسعودية فضلاً عن اليمن ومصر في إحدى جوانبها عام ٢٠٠٣ م، ولعل أهم التحديات التي تمثلها هذه النزاعات هي مفاكمة

أوضاع قلقه وغير مستقرة قد تنجم عنه نتائج ابعدها من التحديات التي تفرزها النزاعات العرقية واللغوية التي يتوقف مسارها على أقتسام الثروة او السلطة ، فاذا ماتم التركيز على التكلفة البشرية والمادية للنزاع الطائفي في لبنان مثلا يتبين لنا بشكل عام مدى تكاليفها للفترة من (١٩٧٥-١٩٨٩) اذ قدر عدد ضحايا الحرب الأهلية اللبنانية (١٣٠٠٠ قتيل) و (٢٠٧٠٠٠٠ جريح) و (١٧٠٠٠٠ مفقود) وتعرض (٧٥٠٠٠٠٠ للتهجير الداخلي) و (٤٠٠٠٠٠٠ للهجرة الخارجية) مع خسائر مادية تقدر بـ (٢٥ مليون دولار)<sup>(٤١)</sup>.

٢. ان القضايا المتنازع عليها أصبحت من الحدة بدرجة أصبح كل طرف يخوض صراع وجود وليس صراع مصالح بدأً من العوامل الدينية او الطائفية والعوامل القومية المرتبطة بنزعة الانفصال او الحكم الذاتي وصولاً الى صراعات السلطة الداخلية<sup>(٤٢)</sup>.

٣. ان التفاعلات الصراعية في المنطقة العربية قد اتسمت بالعنف المسلح العنيف ، بل كانت معظمها تمثل حروب مفتوحة تستخدم كل الوسائل، ففي (٢٨ نزاع) عنيف تشهده المنطقة العربية يمثل أسوء سلوك تصارعي بين أبناء البلد الواحد حول النفوذ والسلطة كما في حالات الصومال وليبيا وسوريا والعراق فهم يخوضون صراع وجود مع المتنافسين الاخرين قد لاينتهي الا بخسارة جسيمة لاحد أطرافه<sup>(٤٣)</sup>.

٤. انتقال النزاعات الداخلية من اطرها الأيديولوجية المعبرة عن مصالح طبقات وشرائح اجتماعية الى نزاعات طائفية تتداخل فيها المصالح الطبقية المتعارضة وهذه السمة الرئيسية للنزاعات الطائفية تتمثل في تنازع كتل سكانية تشدها ولاءات سلفية<sup>(٤٤)</sup>.

### ثالثاً : مستقبل الدول العربية في ظل النزاعات الداخلية

ان الأسئلة المثارة في المنطقة العربية في الوقت الحالي أصبحت تتجاوز ماهو مطروح بشأن إنبيارات النظم السياسية وإحتمالات استمرار حالة عدم الأستقرار الى سيناريوهات أعقد تتعلق بمستقبل الدولة العربية ككيان جغرافي على النحو الذي يمكن تحليله عمليا من واقع تصاعد حدة النزاعات الداخلية وطبيعتها والظروف الداخلية والخارجية المحيطة بها .

فالدولة العربية لم تستطع تحقيق إنجازات حقيقية من اجل تعميق المواطنة والعدالة والحريات واستيعاب الهويات الاثنية والمناطقية ، لذا فقد تؤدي المطالب التي رافقت إنبيار النظم

السياسية في ليبيا وسوريا واليمن الى المطالبة باعاده النظر بشكل الدولة الموحدة باتجاه تشكيل أقاليم تتمتع بارادة ذاتية بما يجد من معضلات التهميش وكبت الحريات الاثنية والتوزيع العادل للثروات ، وهو مايعتمد على عوامل متعددة منها ميراث الدولة والبنية الاجتماعية والسياسية وشبكة المصالح المتغلغلة فضلاً عن العوامل الخارجية<sup>(٤٥)</sup>.

او قد تكتفي بالتحول في شكل السلطة السياسية باتجاه اللامركزية بعدها استراتيجية للحكم وضمانه عدم اعادة انتاج الأنظمة المستبدة التي عجزت عن تلبية حاجات المجتمع وفشلت في تحقيق الأندماج الوطني ، غير ان الأستغناء عن أنماط الحكم المركزي لا بد له من إيجاد ظروف ملائمة يؤمن التوازن بين القوى الاجتماعية والسياسية واسبب دستورية وقانونية اذ قد يؤدي فشلها الى تفكك أوصل الدولة وتحولت الى عدة دويلات<sup>(٤٦)</sup>.

ان التحدي الذي تواجهه الدول العربية اليوم يحتم على الجميع إيجاد صيغة ملائمة وواضحة لتجاوز الأوضاع التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تتعرض لها والتطورات التي تطرأ عليها للوصول الى حالة من النضج يمكن الأعتداد عليه في بناء الدولة والا ستكون عارض على بدء إختيار الدولة فالثورات التي قامت ضد الأنظمة العربية نتجت عن تركيز الحكم والفشل في أحتواء النزاعات السياسية والصراعات بين المجموعات المختلفة التي جوبهت بالعنف الشديد ضد مطالبها وبالتالي فشلت في أستيعاب للجماعات الأخرى من خلال آليات محددة لادارة النزاعات الداخلية السياسية والاجتماعية . ولعل الأليات المطروحة في المنطقة العربية للتعامل مع تلك النزاعات ليست جديدة وإنما تطرح كأسلوب للتعامل مع منع او تفاقم واندلاع المزيد منها لتفادي فشل الدولة وتمزقها السياسي المتكرر وراء النزاعات الداخلية الاثنية والطائفية والمناطقية

### اولاً: مشهد استمرار شكل الدولة الموحد مع اعادة تنظيم طبيعة السلطة والحكم

يرتكز هذا المشهد على استمرار شكل الدولة العربية الذي ورثته من فترة مابعد الاستقلال بالرغم من اشتداد حدة النزاعات والصراعات الداخلية وارتفاع تكاليفها وتساعد مطالبات

فئات وجماعات متعددة ولاسيما في الدول التي شهدت ثورات وانتفاضات افضت الى اسقاط نظمها السياسية.

ويرى انصار هذا الاتجاه ان الدولة الموحدة ليست بمنجز فاشل ، وانما حققت قدر من الانجازات ولكن شابتها الانحرافات عن المسار الطبيعي بسبب اصطباغ انظمة الحكم بصبغة الاستبداد واللامدقراطية وبالتالي يمكن علاج هذا الخلل من خلال اعادة تنظيم شكل وطبيعة السلطة بما يفضي الى ايجاد صيغة تؤمن التوازن بين مختلف القوى المجتمعية واشراكها في صنع وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يواجه مشكلات التهميش سية وعدم التوزيع العادل للثروات والسلطة وكبت الحريات الاثنية وهي تمثل المحركات الاساسية للنزاعات والصراعات الداخلية.

وبغض النظر عن البنية القاعدية الثائرة على الدولة المركزية الموحدة وميراثها التي تحاول ان اعادة النظر في شكل الدولة في المرحلة الحالية، فان الدولة الموحدة مازالت (براي انصارها) تمثل موضوع اي تغيير كما انها تمثل الحاضنة والراعية للجماعة الوطنية وعملية تسوية النزاعات والصراعات الداخلية هي عملية مؤسسية يتم انجازها عبر بناء الدولة القوية والمتماسكة ، وبالتالي الضرورة تقضي التحول بشكل السلطة وطبيعة انظمة الحكم باعتباره الضمانه لعدم انتاج سلطة مستبدة تلغي الحدود الفاصلة بين الدولة والنظام السياسي وذلك من خلال اليات متعدد منها تبني نظام اللامركزية الادارية او الديمقراطية التوافقية<sup>(٤٧)</sup>.

فالديمقراطية التوافقية تعمل وفق الية تمثيل جميع المكونات المجتمعية والتوزيع النسبي للموارد السياسية والاقتصادية واعتماد نظام انتخابي يقوم على اساس التمثيل النسبي وتسهيل حكومة ائتلافية مع تمتع الجماعات المختلفة بحق الفيتو او الاعتراض على القرارات الماسة لتلك الجماعات في المجالات كافة ولاسيما المجال الثقافي والتعليمي<sup>(٤٨)</sup>.

وقد كان لبنان اول دولة عربية قد طبقت الديمقراطية التوافقية بعدها الية لحل النزاعات والصراعات الداخلية، وتبعه العراق بعد عام ٢٠٠٣ م ، ورغم عيوب التطبيق والازمات التي ارتبطت بكلا النموذجين، والتي اهمها عدم الاستقرار الحكومي والتلكؤ في حسم القضايا المهمة لغاية التوافق بين المحاصصة المبنية على اساس عرقي وطائفي وتبقى الديمقراطية التوافقية

صعبة والية متاحة للحكم للتعامل مع تصاعد حدة النزاعات والصراعات الداخلية ووسيلة للحفاظ على تماسك الدولة لاسيما في الوقت الحالي<sup>(٤٩)</sup>.

اما الالية الثانية التي تطرح اليوم بقوة هي اعادة تشكيل شكل النظام السياسي وحجم سلطة الحكومات المركزية من خلال الاتجاه الى تبني نظام اللامركزية الادارية وتقويه اسسها ومستلزماتها، اذ ارجع فشل الدولة العربية الى مركزيتها الشديدة وتسلط سلطتها السياسية، وتوسع نطاق وظائفها وواجباتها ، وتصاعد المطالب والحاجات وعدم استطاعة الدولة الاستجابة لمطالب الفئات والشرائح للمجتمع، ومن خلال تبني نظام اللامركزية يؤدي الى زيادة الكفاءة ويحقق المساواة في الموارد والسلطة ويقل التوتر بين الافراد والمجموعات في المجتمع وبالتالي يتم تحقيق قدر من الاستقرار<sup>(٥٠)</sup>.

واللامركزية الضرورية اليوم والمطروحة في عدد من الدول العربية مثل مصر وتونس هي لامركزية ادارية تناشد استقلالية المجالس المحلية بالموارد المالية والسلطات الادارية وتنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية بما يضمن التنسيق بينهما وذلك من خلال قوانين جديدة متضمنه بدستور جديد. وبالرغم من المميزات التي يوفرها نظام اللامركزية الادارية لتوفير بيئة سليمة ومستقرة كونها من مميزات الانظمة الديمقراطية، الا انها لايمكن ان تكون الحل النهائي لمجمل النزاعات والصراعات ما لم تنهياً لها صيغة مناسبة للتطبيق ومستلزمات مادية ومؤسسية وثقافية.

ان الاتجاه نحو تطبيق اللامركزية الادارية والديمقراطية التوافقية ماهي الا طروحات تهدف الى بقاء وحدة الدولة والحفاظ عليها في ظروف باتت تهدد كيانها، والتحديات تتطلب الاعتماد الكلي على دولة موحدة قادرة على مجابهة تلك التحديات ولا تفككت اوصال الدولة والمجتمعات وتحولت الى عدة دويلات.

### ثانيا: مشهد التحول في شكل وطبيعة الدولة والسلطة

لم يعد خافي في المنطقة العربية هيمنة مفاهيم متعددة متعلقة بالدولة ولاسيما بعد ان عانت الدولة منذ فترة ليست بقصيرة من انكشافات وازمات أضعفت شرعيتها وتآكل شرعية النظم السياسية وبالتالي خلقت نوعا من الدول قابلة للاختراق بفعل تضائل وظائفها الأساسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فالدولة العربية اليوم تواجه في مرحلة تساقط

بعض انظمتها السياسية محنه تتعلق ببقائها على ذات الشكل الذي ورثته في مرحلة مابعد الاستقلال اذ ان بعض المطالبات الثورية لم تطرح مجرد تغيير النظم الاستبدادية وإنما امتدت الى إعادة صياغة شكل الدولة بما يحقق أهداف وتطلعات شرائح واسعة من الشعوب العربية. ان الدولة العربية الموحدة التي بنيت على مرحلة مابعد الاستعمار قد عجزت عن تحقيق مطالب المواطنة والعدالة والحريات واطهرت خلال مراحل تقدمها عجز واضح في أستيعاب نزاعاتها الداخلية ولاسيما الأثنية والمناطقية والدينية ، لذلك باتت ترتفع اصوات تنادي بأعادة النظر في شكل الدولة الموحدة باتجاه أشكال أخرى لمواجهة معضلات التهميش وعدم التوزيع العادل للثروات وكبت الحريات الأثنية وكما في اليمن وليبيا وسوريا والعراق<sup>(٥١)</sup>.

ان الشكل الفيدرالي كتعبير عن الدولة غير الموحدة هو الأكثر طرحاً اليوم في المنطقة العربية عاكساً سياقات داخلية مختلفة يمكن ان تسهم في رسم نموذج الدولة غير الموحدة التي شهدتها المنطقة سواء كانت تمس الصلاحيات السياسية ام الادارية ام الأقتصادية فالتغييرات والتطورات العربية قد خلقت فرصة تاريخية لكثير من الجماعات والقوى والفئات المجتمعية لاستثمارها والبناء عليها. ففي كل من اليمن وليبيا خلقت مناخات الثورة وتغيير أنظمة الحكم مرحلة جديدة في صياغة قواعد العلاقة بين النخب والحكومات من خلال إعادة النظر بالصيغة الوجودية ولكن في صيغة تكامل يستفيد كل طرف من مزاياه دون ان يخسر ، فالصيغ التي سادت عقوداً وأثبتت فشلها تستلزم اليوم أحداث تغيرات جذرية في الهياكل والأبنية<sup>(٥٢)</sup>.

فالقبلية التي كانت ومازالت حاضرة ومؤثرة في الدولتين ، أصبحت تتخذ أشكالاً مختلفة من التعبير والممارسة ومتعارضة مع مصالح الدولة الموحدة ، فاليمن كما هو الحال مع ليبيا لم يستطيعا بناء دولة ذات اسس حديثة وإنما على اسس أولية قبلية بالتحديد تتماشى مع سلطة الدولة او حتى تتجاوزها في سيرورتها السياسية والأقتصادية والمجتمعية حتى في صراعاتها ونزاعاتها<sup>(٥٣)</sup>.

ان الأنقسام القبلي بعد الثورة وبالنظر لهشاشة البنية المؤسسية للدولة هو ما يثير المخاوف بشأن الدور القبلي والجهوي ومطالباته، وربما ما يؤكد مشروعية دوافعية التخوفات هو إعلان برقة شرق ليبيا إقليمياً فدرالياً من قبل مجلس فدرالي معين واستند الإعلان الى مرجعية قبلية

والى أوضاع ما قبل الدولة الموحدة ، وفي اليمن كذلك طرحت مسألة تحويل دولة الوحدة اليمنية الى فدرالية من إقليمين شمالي وجنوبي لحل أزمات النزاعات وشبح الحرب الأهلية التي أندلعت عام ١٩٩٤<sup>(٥٤)</sup>.

### ثالثاً: مشهد التجزئة والتفكك

تطلق هذه الرؤية من واقع ماتشهده الدولة العربية منذ نهاية الحرب الباردة ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، فقد تفاقمت في السنوات الأخيرة النزاعات بين الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية لاسيما الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي والديني والاثني مما سببت هشاشة في بنية الدولة وأصبحت إحدى المتغيرات التي تعد تؤدي الى انهيار الدولة ، فقد شكلت فشل الأنظمة السياسية في بعض الدول في احتواء الأشكال المتنوعة للنزاعات الداخلية بين المجموعات المختلفة وتركز الحكم بيد فئة محدودة وتهميش باقي المؤسسات والقوى والاستخدام المفرط للعنف<sup>(٥٥)</sup>.

لقد شكل سيناريو نجاح بعض الحركات ذات الطابع الديني والاثني في تحدي سلطة الدولة المركزية ونجاحها في الانفصال في بعض الحالات بشكل كامل (السودان) او تأسيس مناطق حكم ذاتي لاتخضع لسيادة الدولة (اليمن ، الصومال ، لبنان) دافعاً قوياً لمناصري الانتقال نحو تقسيم المنطقة لدويلات من خلال الانتقال التدريجي والمنظم نحو الأنسلاخ عن الجماعة الوطنية والألتفاف حول الهوية الفرعية والأجاء نحو الانفصال عن الدولة المركزية وتكوين دول جديدة وهذا الرأي يرجح إنتشار هذه المطالب خلال السنوات القادمة في المنطقة العربية لأنشاء دويلات جديدة تعبر عن تطلعات الفئات والجماعات التي عانت من التهميش والأقصاء لعقود طويلة<sup>(٥٦)</sup>.

وينظر الى هذه التفكك على انها تجزئه شرعية ناتج عن سياسة الأمر الواقع الذي تقسم فيه السيادة على اراضي دولة واحدة قد تحظى بالاعتراف الدولي لاستحالة العيش المشترك او لانهاء النزاعات بين المجموعات الاثنية مقابل مجموعة اجتماعية أخرى يصعب الدفاع عنها أثناء تصاعد حدة العنف للنزاعات السياسية او الحروب الأهلية<sup>(٥٧)</sup>.

على الرغم من التجارب العالمية تدل على انه كثيراً ما لا تنتج حالات تقسيم الدول في تخفيض حالات النزاعات والحروب الداخلية بل قد تشعلها من جديد كما في كرواتيا ١٩٩١م ، أرتيريا ١٩٩٣م ، الصومال ١٩٩١<sup>(٥٨)</sup>.

ان بناء دعاء التقسيم اراءهم يستند الى وضعية الدولة عندما تكون ضعيفة او أخذة في الأتھيار وعندما يستشري العنف السياسي في الدولة المتعددة الاثنيات والطوائف ويكون تصعيد العنف مرتفعاً بينهم لاختلاط التنوع الجغرافية والسياسية<sup>(٥٩)</sup>. وبذلك فان تزايد الميل نحو التقسيم هو ناتج عن تغذية داخلية تمثله قوى التعصب والسياسات الخاطئة في إدارة التنوع الأثني والعرقى الى جانب تغذية خارجية ايضاً متعصبة تستهدف ضبط مصالح الدول الكبرى في المنطقة العربية ومن الأمثلة على هذه التغذية مايقدم من مشاريع وخطط حول الدول العربية، ففي حزيران عام ٢٠٠٦م مثلاً نشرت جريدة القوات المسلحة الأمريكية تقريراً بعنوان (حدود الدم) تتضمن خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط الكبير على أساس إستحالة تعايش الطوائف والأعراف والأثنيات وان حدود دول المنطقة اهدرت حقوق الأقليات وعليه فأن الحاجة ملحة الى إعادة ترسيم الحدود على أسس أثنية وطائفية بشكل خاص<sup>(٦٠)</sup>.

### الخاتمة

اصبحت النزاعات والصراعات الداخلية التي تعاني منها العديد من الدول العربية ظاهرة معقدة ومتعددة الابعاد ، فمنذ عام ٢٠١٠ ، تشهد المنطقة العربية اضطرابات سياسية ناجمة عن تراكم اختلالات ومشكلات البنى السياسية والاجتماعية.

ان ذلك لا يعني ان المنطقة العربية كانت تنعم بدرجة عالية من الاستقرار والسلم الداخلي، ولكن كانت النظم السياسية تعمل على احتوائها بشتى الوسائل والاليات، أي ان جذور تلك النزاعات والصراعات كانت كامنه منذ نشأة الدولة في المنطقة العربية وزاد من افرازاتها فشل السياسات العامة لنظم الحكم العربية المتعاقبة ، وما تشهده المنطقة اليوم من آثار وتداعيات ماهي الا تراكمات تلك الاسباب وهي بلا شك ستترك تداعياتها على اولويات ومستقبل الدولة في المنطقة العربية حتى في الدول التي لم تصل اليها الاضطرابات والتوترات.

لقد ساهم الاداء الضعيف للدولة العربية وعدم كفاءة نظم الحكم وانحيازها وفئوتيتها ، دورا هاما في تاجيح تلك النزاعات والصراعات الداخلية ، فالفشل التنموي وتحقيق الانجازات الكافية لتطلعات المجتمعات العربية وعدم تحقيق الاندماج والمشاركة وعدالة التوزيع وحرمان المجتمع من أي قدرة على الحركة المستقلة والحرية ، اضافة الى عدم الشعور بالدولة هوية جامعة وضامنة لمصالحهم وحقوقهم وتكريس الانتماءات الاولية الضيقة ، قد قاد الى النفور من الدولة وعدها كيان غريب ومعادي في بعض الاحيان، وما كان استمرارها الا من خلال وجود سلطة قوية قادرة على ممارسة العنف والقمع لكل المحاولات المناوئة لها ، الى جانب العوامل الخارجية والدولية التي كانت مواتية ، وبالتالي ما كان لرحيل هذه السلطة الحاكمة الا السقوط في الفوضى المهددة للوحدة الترابية والسياسية للدولة لاسيما في الدول التي عانت شعوبها من القهر والتسلط والتمييز الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولكن ذلك متوقف على طبيعة الدولة وبنائها المجتمعية وطبيعة التحالفات الداخلية وظروفها الخارجية.

وبطبيعة الحال تكشف التطورات التي يشهدها الحراك الشعبي لقوى وفئات متعددة داخل الدول والمجتمعات العربية منذ عام ٢٠١٠ ، في مصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين وحتى في الاردن والسعودية والمغرب ، ان مرحلة جديدة من تاريخ وسيورة الدولة في المنطقة العربية ستعيد شكل وطبيعة التحالفات والعقد الاجتماعي ، وهذا له افرازات على صعيد شكل الدولة وشكل وطبيعة السلطة والعلاقة بينهما على صعيد وظائفها وهياكلها.

#### المصادر والهوامش

(١) مساعد عبد الرحمن زيدان ، تدخل الامم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي ، دار الكتب القانونية ، ط ١ ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٣ .

(٢) Milton Esman, *Ethnic Politics* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1994), p. 234

(٣) مساعد عبد الرحمن زيدان، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٤) برهان غليون ، نهاية عصر الدولة الوطنية ، مجلة أبعاد ، العدد الثالث ، المركز اللبناني للدراسات ، أيار ١٩٩٥ ، ص ٢٣٩ - ٢٥٨ .

(٥) عبد الجبار احمد، آليات منع الحرب الاهلية، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، العدد (٣٤) ، ٢٠٠٧ ، ص ٢ .

(٦) أحمد إبراهيم محمود : الحروب الأهلية في إفريقيا، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ط ١ ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٥ .

(٧) المصدر السابق نفسه ، ص ٢٤٨ .

(٨) Ibrahim Elbadawi, Nicolas Sambanis, "Why are there so many civil wars in Africa? Understanding and preventing violent conflict". (Washington DC. , World Bank working papers, December 2000) p.1

(٩) انظر : الدراسة المعنونة (Preventing and Mitigating Violent Conflicts) والمعدة من قبل **Creative Associates International** والمنشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت .

(١٠) انظر : جيمس فيرون ، الحرب الأهلية في العراق ، دراسة منشورة في مجلة فورن أفيرز ، مارس/أبريل ٢٠٠٧ ، وأعادتها نشرها جريدة النيويورك تايمز .

(١١) رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في الدول النامية ، بغداد ، مطبعة التوجيه المعنوي وزارة الدفاع ، ١٩٩٠ ، ص ١٢٠ .

(١٢) كاظم هاشم النعمة، أزمة دارفور، السودان والعروبة والتدويل والافرق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣١٤ ابريل ٢٠٠٥، ص ١٠١ .

(١٣) عبد السلام بغداددي : هل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حماية الأقليات ، مقال في صحيفة الجمهورية ، نيسان ١٩٩٩ .

(١٤) غراهام فولر : الأقليات في العالم العربي ، عن موقع الجزيرة نت ، [www. Aljazeera.net](http://www.Aljazeera.net)

(١٥) صلاح سالم زنونقة، اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥، ص ٦ .

(١٦) آذار عبد خليفة : التغيرات الدولية وحروب الاقليات - حالة كوسوفو- ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٧ .

(١٧) كاظم هاشم نعمة ، أزمة دارفور - السودان والعروبة والتدويل والافرق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠١ .

(١٨) عز الدين فوده: قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٧٠ .

(١٩) رائد فوزي داود: فكرة التدويل في القانون الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص ٥٤ .

(٢٠) الدكتور وليد جرادي : فكرة التدويل وتطبيقاتها في القانون الدولي ، مجلة الوحدة الإسلامية ، لبنان ، السنة الخامسة - العدد ٥١ ، شباط ٢٠٠٦ ، ص ٤٠ .

(٢١) ينظر : التقرير الذي اعدته دائرة الأمن الإنساني في وزارة الخارجية الكندية وبالتعاون مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية ومع دائرة التنمية الدولية في بريطانيا، إضافة إلى مشاركة وزارة الخارجية النرويجية ومؤسسة روكفلر والوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي ووزارة الخارجية السويسرية ، صحيفة الشرق الأوسط : الأربعاء ١٧ رمضان ١٤٢٦ هـ ١٩ أكتوبر ٢٠٠٥ العدد ٩٨٢٢

(٢٢) احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٦ .

(٢٣) برهان غليون : في كتاب حوارات من عصر الحروب الأهلية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ٥٤

(٢٤) للتفاصيل ينظر : راي كالدويل، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق في محاضرة القيت في معهد السلام الأمريكي ومنشورة على الانترنت حول (انتهاء الحرب الباردة وتأثيره على تحليل الصراعات المعاصرة) .

- (٢٥) حسين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٩٢ كذلك ينظر :علي الطراح ، دورة المجتمع المدني والعنف السياسي في البلاد العربية ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ٩٢١٢ ، الثلاثاء ٢٦ ذو الحجة ١٤٢٤هـ ١٧ فبراير ٢٠٠٤ .
- (٢٦) عبدالاله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزاعات الاهلية ، مجموعة باحثين، النزاعات الاهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ، ١٩٩٧، ص٥٨.
- (٢٧) شفيق بومنجل، هوية الدولة والمسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مجموعة باحثين، الدولة الوطنية المعاصرة ازمة الاندماج والتفكك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص ٨٨.
- (٢٨) عبدالاله بلقزيز، المصدر السابق، ص ٥١ .
- (٢٩) شفيق بومنجل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ .
- (٣٠) حسين علوان، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦، السنة ١٩، كانون الثاني- حزيران ٢٠٠٨ ، ص ٨٣ .
- (٣١) المصدر السابق نفسه، ص ٨٤ .
- (٣٢) عبد الوهاب الافندي، ازمة عجز الدولة وخطر انهيارها-حالة السودان- مجموعة باحثين، ازمة الحكم في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٢٠٤
- (٣٣) عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٨١.
- (٣٤) المصدر نفسه ، ص ٥١ .
- (٣٥) بيتر فالنستين، مدخل إلي تسوية الصراعات، الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة: سعد فيصل السعد ومحمد محمود ديور، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط ١ ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص ١٥
- (٣٦) محمد عبد السلام، ما بعد الثورات ادارة الصراعات الداخلية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام، القاهرة، العدد ٨٩ ، يوليو ٢٠١٢ ، ص ٦
- (٣٧) عبد الوهاب عمروش، قراءة اولية في اسباب ومراحل انهيار الدول ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٩ ، ص ٢٧ ،
- (٣٨) نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية(الاثنية)في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت العدد ٣٦٤ حزيران ٢٠٠٩ ، ص ٧٠
- (٣٩) حمدي عبد الرحمن، لماذا تفكك الدول-السودان من الضعف العام الى التقسيم الجغرافي، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام، القاهرة، العدد ١٨٤ ، ابريل ٢٠١١ ، ص ٣١
- (٤٠) ايمان احمد رجب، لماذا الدولة، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٩ ، ص ٤
- (٤١) نيفين مسعد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٥ و ٦٧
- (٤٢) ماجدة ابراهيم ، التحولات المتتالية لمستويات التحليل في نظرية العلاقات الدولية مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٩ مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩
- (٤٣) محمد عبد السلام، مصدر سبق ذكره ، ص ٧
- (٤٤) لطفي حاتم، الاحتمال الامريكى وتدويل النزاعات الطائفية، صحيفة المدى ، العدد ١٠٩٧ ، الاثنين ٢٠٠٧/١١/٢٦ ، ص ١٢ .

- (٤٥) خالد حنفي علي ، الدولة غير الموحدة : تحولات شكل الدولة في مراحل ما بعد الثورات العربية ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٩، مصدر سبق ذكره ، ص٦.
- (٤٦) مريم وحيد مخيمر، السلطة غير المركزية : تحولات السلطة في مرحلة ما بعد الثورات العربية المصدر السابق نفسه ، ص ١٣ .
- (٤٧) حسين علوان حسين، بناء الدولة والوحدة الوطنية في العراق، اوراق المؤتمر العلمي السنوي لكلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠٠٨، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦، السنة ٢٠٠٨، ص١٥٧ .
- (٤٨) نيفين مسعد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤
- (٤٩) المصدر السابق نفسه ص ٧٥ .
- (٥٠) محمد عمر مولود ، الفدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي العراق نموذجاً، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط١، لبنان، ٢٠٠٩، ص ١٤٦ .
- (٥١) خالد حنفي علي ، الدولة غير الموحدة : تحولات شكل الدولة في مراحل ما بعد الثورات العربية ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٩، مصدر سبق ذكره ، ص٦.
- (٥٢) صلاح سالم زرنوقة، الدول الثورية- سيناريوهات الوحدة والتكامل، التقرير الاستراتيجي ، الاصدار التاسع ، مركز العربي للدراسات الانسانية ، القاهرة، ص١٢٠ الاصدار التاسع
- (٥٣) محمد شفيق علام، القبيلة والثورات العربية ، اليمن نموذجاً، التقرير الاستراتيجي ، مصر السابق ، ص١٣٤ .
- (٥٤) خالد حنفي علي ، المصدر السابق ، ص ٩
- (٥٥) عبد الوهاب عمروش، مصدر سبق ذكره، ص٢٥
- (٥٦) دينا شحاته، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي ،مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٤ ، مصدر سبق ذكره ص١٢-١٣
- (٥٧) نيكولاس سامانوس، جونا شولهورفر، هل التقسيم حل للحرب الاهلية، دراسات عالمية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٩١، ص ١٠
- (٥٨) المصدر نفسه، ص١٠
- (٥٩) المصدر نفسه، ص ١٩
- (٦٠) نيفين مسعد، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥